المجتمع القبيلي بين المخزن والدولة
لرحمة بورقية

مراجعة خالد زيادة

ما هي العلاقة التي يقيمها كلٌّ من «المخزن» و«الدولة» مع المجتمع؟ إن المخزن هو التسمية التقليدية للدولة ما قبل الحديثة في المغرب. وإذا كانت الدولة لا تزال تحتفظ بأشكال مخزنية، إلا أن نوع العلاقة التي تقيمها مع المجتمع تتأسس على قواعد مختلفة. تلك هي المسائل التي تدرسها رحمة بورقية في كتابها «الدولة والسلطة والمجتمع»*. وتعتمد فيها على مصادر وثائقية مخزنية تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر. بالإضافة إلى مراجع تاريخية ودراسات بالفرنسية والانجليزية.

في المقدمة التي تتصدر الكتاب تحدد الباحثة نوع عملها بين التاريخ وعلم الاجتماع. وتعلن مغادرتها للتحليل الخلدوني: «إن تحليل ابن خلدون والذي غالباً ما يكون الرجوع إليه طقوسياً ـ إذا كان ينطبق على لحظة تاريخية عاصرها، فإن نجاعته العامة تتضاءل عندما نريد قراءة فترة طويلة ومتشابكة تبتدىء من القرن السادس عشر، أصبحت فيها الدائرة الخلدونية لا تفسر استقرار جهاز المخزن» (ص٧).

وتميز الباحثة منهجياً بين الدولة والسلطة. فإذا كانت دراسة الدولة مسألة

---

* د. رحمة بورقية: الدولة والسلطة والمجتمع. دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب. دار الطليعة ـ بيروت ١٩٩١.

تخص العلوم السياسية، فإن دراسة السلطة هي حقل مشترك لعلم الاجتماع والانتربولوجيا وعلم النفس والعلوم الاقتصادية. كذلك فإن السوسيولوجيا إذا كانت اهتمت بدراسة جهاز الدولة، فإن الانتربولوجيا تهتم بموضوع السلطة. وانطلاقاً من هذه المسألة تمر مروراً سريعاً على أعمال بولانزاس وقراءاته لأعمال ماركس واستخلاصه بأن سلطة الدولة هي بنية وليس علاقة اجتماعية. كما توضح أن عملها يستند إلى نتائج أعمال الانتربولوجيين من كلود ليفي ستروس إلى بورديو.

إن تحديد أو رسم علاقة السلطة بالمجتمع في كتاب بورقية يقوم على رسم علاقة هذه السلطة خلال عهدين؛ نهاية القرن التاسع عشر، ثم مرحلة ما بعد الاستقلال. بحيث جرى عن عمد إهمال المرحلة الاستعمارية. ليس لأن الكتاب ليس تاريخياً، ولكن من أجل التشديد على الاختلاف بين المرحلتين، دون إهمال الآثار التي تركتها مرحلة «الحماية» على المجتمع في المغرب. إلا أن كل هذه الدراسة تنحصر في نموذج تطبيقي وهو علاقة السلطة بمجتمع «قبائل زمور» الذي يقوم على رقعة تبلغ حوالي (٧٠ كلم) بين مدينتي الرباط ومكناس. إن المجال الجغرافي الذي تنتشر فوقه قبائل زمور هو مجال من الهضاب المتراتبة. لكن المجال الجغرافي هو مجال سلطة، لأن المنطقة تقع بين «مدينتين مخزنيتين» وبالتالي فإنها ـ أي المنطقة ـ ممر ضروري للحركات المخزنية. من هنا فإن تجمع قبائل زمور الذي يضم (١٠٥٢٠ خيمة) ويقسم إلى أربعة أرباع، لا يخضع للعوامل الجغرافية ـ الطبيعية، وإنما يخضع لتقسيمات السلطة المخزنية التي تبغي جمع الضرائب.

المخزن

ترفض الباحثة في حديثها عن المخزن، الأوصاف التي أعطيت له بصفة ممثلاً للنظام ضد التمردات القبلية، فهي ترفض ثنائية: مخزن/سيبة، هذه الثنائية المعروفة والمشهورة في الكتابات الأوروبية حول المغرب. كما ترفض كون المخزن هو رمز للوحدة والانسجام أو أن يكون مقتصراً على دور تحكيمي فوق الخلافات.

وترى أن التعرف إلى «المخزن» يكون من خلال أسسه الرمزية وليس

الايديولوجية ذلك: «أن حقل الخيال الرمزي للمجتمع المغربي ـ والذي يكوّن الإسلام أحد عناصره الأساسية ـ هو حقل يولد وينتج ويروّج الرموز، كما تروج السلع. من هنا يكون الإسراع نحو امتلاك واحتكار الرموز الهامة إحد الشروط للوصول إلى السلطة. وفي هذا الإطار لن يكون غريباً أن يصبح تراكم الرأسمال الرمزي، والمكون أساساً من الشرف و«البركة»، أحد الوسائل الأكثر نجاعة للوصول إلى السلطة» (ص٣٣).

من هنا فإن «البيعة» هي نقطة ارتكاز أولى في امتلاك السلطة، لأن البيعة هي عقد بين طرفين؛ «السلطان» من جهة وأهل «الحل والعقد» من جهة أُخرى. وأهل الحلّ والعقد هم: الوزراء والعمّال والقضاة والأمناء والأشراف والعلماء والعدول وقادة الجند ورؤساء الحرف. أي ما يسمى «بالخاصة» التي هي النخبة الحضرية. إن المراكز التي تتم فيها البيعة تتكون أساساً من المدن المخزنية مثل مراكش وفاس ومكناس مما يجعل بيعة القبائل تأتي متأخرة شيئاً ما عن بيعة المدن.

تدرس الباحثة العلاقة بين المخزن من جهة وبين الزاوية الصوفية من جهة أخرى، وخصوصاً من الناحية الرمزية. فالزاوية تراكم رأسمال من صفات الشرف والعلم والغرابة، كما أن خريطة توزع الزوايا توضح انتشارها في كل دوار (قرية) وفي كل قبيلة. وتستنتج: «إن ظاهرة الزوايا على الرغم من تحفظات وانتقادات العلماء حول شرعيتها، تشكل عناصر استمرارية للأسس الرمزية التي يقوم عليها المخزن، بحيث ظلت تعمل على ترسيخ تلك الأسس داخل القبائل. ويتجلى ذلك في ارتباط الأصل الشريف بمؤسس الزاوية، فكل مؤسس لزاوية يعلن عادة عن أصله الشريف، وذلك بإثباته عن طريق وضع شجرته «الجينيالوجية» التي تربطه بذلك الأصل. تعمل هذه الظاهرة ـ بصفة أو بأخرى ـ على تقريب وترسيخ مبدأ وتصدر الشرف في الوعي القبلي، وتجسم بالتالي الحضور الروحي للسلطان كشريف وكصاحب بركة وسط هذه القبائل»(ص٤١).

إن ما يميز المخزن هو «الحركة» بواسطة «المحلة»، أي الانتقال بواسطة مركب وحاشية. ومن هنا القول: بأن الحكومة المغربية ليس لها مقر خاص بها لكي تخضع الشعب وترده. فلكي يضمن مردودية الضرائب يكون السلطان

مضطراً لكي يسافر باستمرار، ليخضع السكان لا عن طريق السلاح فقط، وإنما أيضاً عن طريق التأثير الديني والشخصي (ص٥١).

إن «الحركة» عبارة عن مسيرة لمدينة متنقلة بإدارتها وجندها وأسواقها وهذا التنقل لا يستهدف مهمة محددة، وإنما يستهدف استعراض المخزن بأجهزته وجيوشه وإدارته في المجال والزمان. كذلك فإن الحركة تضم قادة بعض القبائل عن قصد من أجل إلحاقهم بالمخزن وإظهار قوته. لأن الحركة تضم الجيش، بحيث لا يمكن التمييز بين «الحركة» و«المحلة» و«الجيش» فأغلب فرق الجيش تنتقل مع تنقل السلطان لتكون أهم عناصر الحركة من حيث العدد (ص٥٣). بحيث يصل عدد أفراد العناصر العسكرية إلى ٢٥ ألف رجل. أما مجموع الحركة فيصل إلى أربعين ألف رجل: السلطان وحاشيته والسوق مع البائعين والحرفيين عدا ما يلتحق بالحركة من العناصر المحلية. ويصل المجال الذي تحتله الحركة إلى دائرة يصل قطرها أحياناً إلى أربعين كلم٢.

إن دراسة بورقية تتّبع بالتفصيل هذه الحركة في تنقلها وخصوصاً عند مرورها في أراضي القبائل: «إن مرور الحركات فوق أراضي القبائل لا يخلو من انعكاسات على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهذه القبائل» (ص٥٩).

أما العلاقة بين المخزن والقبائل فتقوم على نظام الوسطاء. فالمخزن يعتمد على القيادات المحلية ويقربها من أجهزته بحيث تتشارك في التقرير والسلطة، إلا أن المخزن يعمل على الحيلولة دون قيام قيادة كبرى. وتعدد القيادات؛ وينتظر المخزن من هؤلاء القواد أن يمدوه بالتقارير حول كل ما يجري في القبائل. ويتم هذا التقرير كتابة، أي بواسطة المراسلات. وتلاحظ الكاتبة: «من عواقب وظيفة الأخبار التي يقوم بها القائد بروز وظيفة المخزن كجهاز تحكيمي. لأن هذا التحكم كثيراً ما يكون نابعاً من رغبة القيادات المحلية نفسها، تجعل القيادات المحلية المخزن على علم بما يجري محلياً مقابل إشراكها في السلطة. وبالتالي فهي تلح على أن يكون المخزن هو الحكم الذي تفض على يده كل النزاعات» (ص٦٥).

وللقيادات القبلية أدوار أخرى ومن ذلك؛ إخضاع العامة ومراقبة القيادات الأخرى، كما تلعب دور وساطة بين العامة والمخزن، لقضاء بعض مصالح

القبيلة. كذلك التدخل لتخفيض الغرامات وطلب الشفاعة. وكذلك طلب الأمان حين تقترب المحلة السلطانية من منطقة القبائل.

إن الحركة تضم: السوق الذي يدل على أن القبائل لم تكن تعيش في عزلة بعضها عن بعض. كذلك ثمة أسواق في مناطق القبائل. وعدا عن التبادل فإن الأسواق يشكل للالتحام القبلي وكذلك للتعبير عن الاعتراض: الأحزاب. فالسوق هو مجال سياسي واقتصادي. وهو مكان منظم له قواعد ومراتب، فالقواد يمارسون الأحكام في السوق، وفي هذا السوق تنشأ النزاعات وتُحل، وفيه تُقرأ الرسائل المخزنية وتناقش (ص٧٠).

تفرد الباحثة حيزاً لدراسة علاقة العلماء بالمخزن، كما تدرس علاقة «الشرع» «بالعرف». وتقول، إن دور العلماء ليس قليلاً، فمسألة احتواء العرف داخل الشرع من طرف العلماء، تدخل في إطار مشروع متكامل للسلطة المخزنية يستهدف احتضان الهوامش (ص٧٤).

فالعلماء فئة عاشت في أحضان المخزن، علماً بأن المخزن يستمد مشروعيةً من الدين، بحيث يتم تقاسم الرموز الدينية.

من جهة أخرى فإن «العرف» القبلي ينظم الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية داخل القبائل، وخصوصاً في المسائل التي لا يملك الشرع إجابات عليها، لهذا فإن العلماء لم يقبلوا العرف وإنما تقبلوا الظواهر العرفية.

ولعل أهم نقطة تثيرها الكاتبة في مجال علاقة المخزن بالقبائل، تلك المتعلقة بالإنتاج. وهي ترى بأن النشاط الرعوي لدى القبائل لا يعود إلى عوامل طبيعية أو اقتصادية، وإنما يعود إلى عوامل سياسية. لأن الانتاج الرعوي يسهل نقل الثروة والابتعاد بها عن تخريب «الحركة»؛ وهكذا لا يمكن فصل الأولوية التي أعطيت للنشاط الرعوي، كأهم نشاط اقتصادي لهذه القبائل، عن طبيعة بنية السلطة التي بلورتها مجابهة هذه القبائل مع القبائل المجاورة... فيكون القطيع الثروة المتحركة التي يسهل أخذها للفرار نحو الجبال» (ص٩٣).

تنتقل المؤلفة إلى القسم الثاني لدراسة علاقة الدولة بالمجتمع. فالدولة

مصطلح يعبر عن مشروع جديد، يتميز بالعقلانية والمركزية؛ وتفترض العقلانية حسب رأي المؤلفة ـ سلوكاً معيناً يعطي طابع الحداثة لطريقة تدخلها في المجتمع القروي، على غرار الدولة الرأسمالية. وتبدو هذه العقلانية في ملازمة مؤسسات عصرية لجهاز الدولة حيث تصبح رحم مكوناتها، كالجهاز البيروقراطي الذي يعمل على الامتداد الإداري للدولة في كل أطراف المجتمع.. (ص١١٨).

وباختصار فإن مفهوم المخزن قد اختفى في تصور الدولة لنفسها. هذه الدولة التي اتبعت تقسيماً جديداً للمجال الذي يخضع لهيمنتها. وكان على دولة ما بعد الاستقلال أن تمدد نفسها بواسطة إدارة فعالة. إلا أن أستحداث هذه الإدارة يحتاج إلى تقسيم ترابي يكون الإطار الجغرافي لها (ص١١٩).

لم تقبل الدولة أن تكون «القبيلة» وحدةً للتقسم، فاعتمدت تقسيماً جديداً يقوم على إعلان المناطق: عمالات وأقاليم ودوائر وسعت الدولة إلى القضاء على الإطار القبلي كإطار وكعقلية. وهكذا فإن التقسيمات إلى دوائر لم تتطابق مع أي تقسيم قبلي.

قامت الدولة «بتوظيف» قواد لا تربطهم بالقبائل رابطة سوى علاقة السلطة المفروضة. وإذ قسمت الدولة الجماعات القروية إلى قرى، فإن القرية تبدو للرجل في (منطقة زمور) وحدة مصطنعة تخرج عن تصوراته وعن تجربته كابن قبيلة أو بيت.

وتلاحظ المؤلفة أن الدولة أخذت بالاعتبار أوضاع هذه المناطق جزئياً، إذ إنها اعتمدت الأعراف السائدة، تقول: «إن القانون الإداري، لا يعتبر الدوار وحدة إدارية، ولكنه في الوقت نفسه يعتبره حيزاً يتضمن ويربط بين مجموعة من السكان بحيث يعطي القانون للدوار الحق في ملكية الأراضي الفلاحية والمراعي التي يستغلها السكان جماعياً كوحدة اقتصادية. ولكن إحياء الدوار وتخويله مهام رسمية معناه إحياء وحدة قرابية وسلالية، وبالتالي إحياء العلاقات القبلية.. فالدوار يمثل تجمعاً إثنياً مرتبطاً مباشرة بقبيلة..» (ص١٣٣).

وترجع المؤلفة ظهور مدن في الوسط «الزموري» إلى مرحلة الاستعمار:

فرض الاستعمار على المدينة والبادية استبدال تبادل محلي بتبادل يقوم على أساس التخصص الاقتصادي.

كذلك فإن التعليم هو أحد مظاهر تدخل الدولة الحديثة في كل أركان المجتمع، مثلها في ذلك كمصالح الصحة. إلا أن فاعلية أجهزة التعليم والصحة تتفاوت بين الوسط القروي والوسط الحضري، بحيث إن الوسط الحضري هو الذي تمسه بعض مكتسبات العقلانية (ص١٥١).

وبعد أن تعرض كون التنمية أو المشروع التنموي هو قناة أساسية لتبرير تدخل الدولة تنتقل إلى الفصل العاشر: المساومة حول التقليد، وتعرض كيف أن العودة إلى التقاليد تستخدم لأغراض ايديولوجية، وتصل إلى أن غياب القبيلة كمؤسسة اجتماعية واقتصادية ليس معناه إطاراً للانتماء وللهوية المحلية. ذلك ما يجعل من القبيلة عنصراً من العناصر الثقافية والاجتماعية التي تشكل موضوع مساومة (ص ١٦٣).

وتصل في الختام إلى النتيجة التالية: إن الحقل الاجتماعي للمغرب المعاصر يقدّم خزانات متعددة من القيم: تاريخية، دينية، إسلامية، قبلية، وحديثة غربية والتي شكلت منطقاً جديداً لا هو عقلاني ولا هو لا عقلاني، إنه ذلك الذي يجعل الدولة والجماعات والأفراد يتسارعون نحو تملك أكبر عدد ممكن من تلك الخزانات لاستعمالها كاستراتيجية مناسبة في الوقت المناسب (ص ١٩٦).

يمكن القول أخيراً، بأن هذا الكتاب الذي يدرس علاقة كل من المخزن ثم الدولة بالقبائل هو دراسة جديدة من نوعها تعتمد تقنيات وأدوات منهجية متعددة تتصل بعلاقة السوسيولوجيا بكل من التاريخ والانتربولوجيا. ولعل هذا الاستخدام المنهجي قد أتاح للمؤلفة إمكانية تفسير بعض الظواهر على نحو جديد. إلا أن الكتاب يحمل أيضاً نوعاً من الحنين لفترة «لم تكن القبائل فيها طرفاً سلبياً، وإنما تفاعل نظامها الداخلي مع الدولة داخل دينامية شملت الطرفين». ويحمل الكتاب شكاً عميقاً بتلك «العقلانية» التي تحاول الدولة أن تفرضها اليوم على المجتمع.